

عنوان البحث

أهمية الابتكار في تحجيم المخاطر السلوكية للقرار

إعداد الطالب

محمد بن عبد الهادي بن عبد الله الحربي

إشراف

الدكتورة أسماء أبو عنزه

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين واصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اتبعه الى يوم الدين.

من اهم المحاور التي يتركز عليها السلوك البشري في دفع المخاطر هو سلوك القرار وعواقبه واهمية تدارك مثل هذه القرارات بحيث يتم تكوينها بشكل صحيح وسليم يهدف الى دفع الخطر عن جميع جوانب الحياة الشخصية او العملية ، تتضمن مفاهيم القرار الإيجابي عدد من الأمور التي اوصانا بها ديننا الحنيف كما قال الرسول صلى الله عليه وسلم : ليس الشديد بالصرعة ، انما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب ، وقوله صلى الله عليه وسلم في حديث انس رضي الله عنه قال: مروا بجنازة فأثنوا عليها خيراً فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وجبت ، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما وجبت ؟ قال عليه الصلاة والسلام : هذا اثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة .

يتبين لنا من هذا الحديثين حرص الإسلام على القرارات واهميتها، فالحديث الأول يحث الدين الحنيف على عدم السرعة في ردة الفعل واتخاذ القرار والنأي بالنفس عن صراعات عواقب القرار وفي الحديث الثاني أهمية وعلو شأن القرار بأن وجبت له الجنة بثناء الصحابة عليه.

السلوك الشخصي والنفسي للفرد في جوانب الحياة العملية لا بد من ضبطه ووضع الرقيب عليه ليتم تنقية هذا القرار من عواقبه ومخاطرة وتتمثل في نهج الحوكمة للقرار وعدم إطلاق العنان للجنس البشري مفرداً باتخاذ له للحد من مخاطرة.

يتمثل الابتكار في رفع علو شأن القرار والتفكير المطلق لنهجه والتمكن من التفكير بنهج صحيح للقرار وضمن إطار الابداع فحيث ما تواجد الابداع والابتكار تواجد القرار الصحيح غالباً لأنه لن يكون قرار سلوكي متفوق حسب الحالة المزاجية النفسية للفرد.

ومن اهم الأمور التي تنطوي تحت العديد من الجوانب والاعتبارات في تحجيم الخطر السلوكي هو فهم أهمية المخاطر السلوكية والميول والاحكام المسبقة او القادمة التي تؤثر في عملية اختيار القرار سواء كانت من تحيزات معرفية او الخوف او التفاؤل المبالغ به او العديد من مشكلات الحياة العامة كالحالات المزاجية او التأثير الاسري او المجتمعي او عدم الاهتمام لأصحاب الرأي والمشورة ، فالابتكار في تحجيمه يتمركز في الأساس على تحسين عملية اتخاذ القرار واستخدام التحليل وفهم أدوار المنظمة والحد من التجارب السلوكية وتصميم نظم دعم القرار بحيث تراعي الجوانب السلوكية لمتخذ القرار وتطوير أساليب ابتكارية للتوعية والتدريب .

تأثير النمطية السلوكية للفرد لا بد من اخذ اعتبارها وعدم تركها لمساحة حريتها لأن عواقبها ستكون وخيمة كتسلسل زمني للفرار فالبعد الاستراتيجي للمنظمة وأهدافها لا يمكن ان ينشأ من قرارات ناتجة عن أخطاء سلوكيه او فكرية وسيكون عواقب هذا الفعل خيرة على أهدافها واستراتيجياتها على المدى القريب والبعيد.

يمكن تلخيص أهمية الابتكار في تحجيم المخاطر السلوكية للقرار على النحو التالي:

1. التغلب على الأحكام المسبقة والتحيزات:

- الابتكار يساعد في تجاوز الأحكام المسبقة والتحيزات السلوكية التي قد تؤثر على عملية صنع القرار.

- من خلال طرح بدائل جديدة ومبتكرة، يمكن التخلص من القوالب الجاهزة والنظر إلى المشكلة بمنظور مختلف.

2. تعزيز الموضوعية والشمولية:

- الابتكار يساعد في إثراء عملية اتخاذ القرار وجعلها أكثر شمولية وموضوعية.

- طرح حلول مبتكرة يوسع نطاق البدائل المتاحة ويقلل من احتمالية تفويت فرص أفضل.

3. تقليل التأثير العاطفي:

- الابتكار يساعد في الابتعاد عن التأثيرات العاطفية والانفعالية التي قد تنشأ من الخيارات التقليدية.

- الحلول المبتكرة تركز على الجوانب الموضوعية والعقلانية للمشكلة.

4. تعزيز المرونة والتكيف:

- الابتكار يساعد في بناء قدرة التكيف مع التغيرات والظروف المتطورة.

- الحلول المبتكرة تتسم بالمرونة والقابلية للتعديل بما يتناسب مع المتغيرات والمستجدات.

5. تشجيع التفكير الإبداعي:

- الابتكار يحفز التفكير خارج الصندوق وإنتاج أفكار جديدة ومبتكرة.
- هذا يساعد في تجاوز القيود والحدود التقليدية في عملية اتخاذ القرار.

في الختام، الابتكار يلعب دورًا محوريًا في تحجيم المخاطر السلوكية للقرار من خلال تعزيز الموضوعية، والتحرر من التحيزات، وتعزيز المرونة والتكيف. وهذا بدوره يساهم في اتخاذ قرارات أكثر فاعلية وكفاءة.

مشكلة الدراسة:

أكبر العواقب التي تواجه مشكلة هذه الدراسة هو عدم تحديد الجوانب السلوكية للأشخاص الا بعد اتخاذهم لقراراتهم وعدم القدرة على تحديد سلوك المسؤول او فهم طريقة تفكيره في وقت القرار او في ما يفكر له مستقبلاً والاعتراض على القرار في جانبه هو اعتراض شخصي وليس مفهوم عملي او يصب لمصلحة المنظمة ، فالجوانب العدائية المكونة من الاختلاف في القرارات هي جوانب ليست سهله وتؤدي للتحيز الفكري السلبي وتكوين الصورة النمطية للقرار بأنه سلبي في جميع الأوقات بسبب أنه من فرد معين ، تحجيم هذا السلوك بين متخذ القرار ومستقبل القرار يُعتبر مشكلة في فهم طريقة عمل المنظومات وتحولها من العمل الاحترافي المحاط بالأهداف والاستراتيجيات الى عمل عشوائي اجتهادي تكون التحيزات الفكرية والشخصية هي النمط السائد فيه .

من ضمن المشاكل ايضاً هو عدم القدرة على تطبيق هذا التحجيم في بعض المنظمات الصغيرة التي تهدف الى الارتقاء بسلمها والنجاح لكون المسؤول عنها هو المالك الرئيسي لها وعدم قدرته في هذا النهج الى التطوير او الارتقاء او المنافسة بشكل نموذجي مع المنشآت الصغيرة ولذلك انتشرت بعض الشركات التي تهدف الى إعادة تشخيص مشاكل هذه المنشآت الصغيرة ولكن في غالب الأحيان لا يتم اللجوء اليها الا بعد العديد من المشاكل التي سببت الخسائر وتهالك المنشئة بسبب السلوك العشوائي للقرارات.

المجتمعات البشرية في طبيعتها لا بد من السيطرة عليها لأن الفطرة السليمة للإنسان هي العشوائية مالم يوجد النظام، غالباً الانظمة في دول العالم الثالث هي ليست نفس الانظمة في دول التطور والنمو والفرق هو استخدام الأنظمة بتحجيم القرارات وتطبيقها والحد من مخاطرها.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في عدة أمور من أهمها:

- تعزيز القرارات الحكيمة.

تتميز القدرة على تعزيز القرارات السليمة في اتخاذ نهج سليم لأدوات القرار تمكن صاحب القرار من تحليل جميع حيثيات القرار ودراستها دراسة منهجية لتحقيق الأهداف المرجوة من القرار وتطبيقها بما يتماشى مع الخطط الاستراتيجية والاهداف المستقبلية.

- تحسين إدارة المخاطر.

الابتكار في طرق تحديد قياس المخاطر السلوكية يساعد بوضع الاستراتيجيات لتخفيف هذا النوع من المخاطر وانعكاسها بشكل أفضل على المنظمة والتميز المنهجي الخاص بالقرارات الاستراتيجية.

- زيادة الكفاءات التنظيمية.

الهدف الرئيسي المساعد لعملية القرار هو مضمون القرار وطريقة اتخاذه فحين تكون التنظيمات الخاصة بالمنظمة تعمل على أكمل وجه ويتم تطبيقها بحذافيرها فيكون ناتج القرار سليم ويتبع لإجراءات محدد بداية من حوكمة القرار الى أصحاب الصلاحية لاتخاذ القرار الى دراسة القرار من جميع تفاصيله الى تناسب هذا القرار من الأهداف الرئيسة للمنظمة.

- تعزيز الميزة التنافسية.

تعزيز الميزة التنافسية للمنظمة ومواكبتها أفضل طرق التميز والنجاح وكسب الثقة من خلاص التطور وحسن القرارات المثلى لها والعودة بالمنظمة الى مكانها

اعلى من حيث الثقة والمسؤولية كل هذه الأمور تنطبق على تعزيز مكانتها ونهجها
والتميز التي تصنعه في عملها.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة لتحسين جودة اتخاذ القرار حيث ان الخطر الرئيسي لا يولد فجأة ولا ينزل من السماء فهو نتاج عمل خاطئ يتضمن في قرار لم يتم دراسته وتحليله ومعرفة عواقبه وتأثيراته التي أدت الى خطر لا بد من التعامل معه.

تتضمن الأهداف الرئيسية للدراسة ما يلي:

- تحديد وفهم المخاطر السلوكية التي تؤثر سلباً على عملية اتخاذ القرار.
- عند المعرفة بسلوك متخذ القرار وشعوره تجاه القرار والنظر في كيفية اتخاذه للقرار يتم تشكيل صورته نمطية عن نتائج القرار وعواقبه فالحالة السلوكية للشخص لم يتم اخفاءها سواء كان القرار قد تم اتخاذه في حاله انفعال او في حال تعاطف، هي طبيعية بشرية لتأثر العقل مع ما يحيط بالإنسان من اخبار وحياة واعمال وتفكير سلبي وايجابي ومؤثرات لا يمكنه كإنسان ان يتجاوزها لإنتاج قرار لا يتأثر بما يحيط به.
- في دراسة بحثية أجرتها وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية بأن الشخص الطبيعي يفكر يومياً في 36 ألف قرار يتم تطبيق 226 قرار منها فقط، هذا العدد الهائل من القرارات داخل العقل لا يضمن للإنسان الطبيعي مجرد تطبيق القرار هو نجاحه بل هذه القرارات من الناحية العلمية ما هي الا عدد هائل من المشاعر المحيطة به والحالة السلوكية التي يعيشها في حين اتخاذه للقرارات.
- استكشاف كيف يمكن للابتكار في الممارسات والأدوات المتعلقة باتخاذ القرار ان تساعد في التقليل من سلبية مخاطرة.

حينما يكون التفكير مجرد من جميع العقبات التي تحيط بالفرد ويكون التفكير هدف لصالح القرار يكون الابداع بالقرار اهم عامل ينتج عنه لأن القرار ولد من فكره لم تكن محيطه بالسلبيات بل كان المكون الرئيسي له هو التفكير المتوازن العميق الذي يتواكب مع جملة الأهداف المنصوص اليها مسبقاً ومتمثلاً في طريقة التفكير الصحيحة والناجحة باختيار أفضل العوامل التي أدت الى هذا النجاح الإبداعي والقرار الأمثل.

كان لعدد من الشركات والمنظمات التي لم تمارس الابتكار في عملها نصيباً من الخطر والفشل بسبب عدم اهتمامها بتطوير الابتكار في القرار حيث كانت الصفة السائدة لهذه الشركات هي القرار السلوكي الاجتهادي الخاطئ الذي لم يسعفها لتدارك اخطائها بعد اتخاذها ومن احد اهم الأمثلة التي لم تمارس عملية الابتكار هي الشركة الرائدة في صناعة التصوير الفوتوغرافي (كوداك) بعد ان تربعت على هيمنة السوق الفوتوغرافي في العالم افلست في العام 2012 م بسبب عدم مواكبة منتجاتها للتطور الحاصل في السوق العالمي وفشلها في تطبيق دور الابتكار كمنقذ لها والإصرار على قرار خاطئ يتمثل بأن سمعة الشركة ومعرفة العملاء لها اهم بكثير من دور الابتكار في انتاج تقنيات حديثه تساهم بمواكبة التطور الحاصل في العالم .

في مجال الأعمال:

- تطوير أدوات اتخاذ القرار تراعي التحيزات السلوكية.
- تصميم واجهات مستخدم مبتكرة تقلل من التحيزات المعرفية.
- استخدام تقنيات التنبؤ والتحليل البيانات لتجنب التأثيرات العاطفية.
- إدماج تغذية راجعة في الوقت الحقيقي للقرارات لتحسين الأداء.

- إنشاء ثقافة تنظيمية داعمة للابتكار والتفكير النقدي:
- تشجيع الموظفين على طرح أفكار جديدة وتقديم اقتراحات.
- توفير برامج تدريبية لتنمية المهارات السلوكية للقادة.
- تبني آليات للتغذية الراجعة والتعلم من الأخطاء.

في مجال السياسة:

- استخدام التحليلات السلوكية في صنع السياسات:
- إجراء دراسات سلوكية لفهم تحيزات المواطنين والجماعات المستهدفة.
- تصميم سياسات وتدخلات تستهدف تحفيز السلوكيات المرغوبة.
- اختبار السياسات التجريبية قبل التنفيذ الواسع النطاق.

- تطوير أدوات مبتكرة لإشراك المواطنين:

- إنشاء منصات رقمية تفاعلية لجمع آراء المواطنين وملاحظاتهم.
- استخدام تقنيات التصميم التشاركي لتطوير السياسات.
- توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لتحسين التواصل والشفافية.

في كلا المجالين، التركيز على الابتكار والتفكير النقدي يساعد على تحديد وتحجيم المخاطر السلوكية بشكل أكثر فعالية، مما يحسن جودة القرارات ونتائجها.

- تحليل الطرق المبتكرة لدمج التكنولوجيا والتصميم التجريبي في عمليات اتخاذ القرار.

يتمثل عمل الشركات التحليلية على عدة استنتاجات نهائية يتم تنقيحها والخروج منها بأفضل قرار يمكن المنظمات من استخدام التقنيات الحديثة في دعم اتخاذ القرار وتقليل مخاطرة حيث يعد فحص التحليلات المتقدمة والطرق المبتكرة عاملاً مهماً في المساعدة عن الكشف عن الأنماط الحديثة والتصحيحية.

- تقييم الاثار المحتملة للابتكارات المختلفة على تحسين الكفاءة والموضوعية في اتخاذ القرار.

يتمثل هذا الهدف كهدف مهم تكون مخرجاته الرئيسية تحقيق هدفين مهمين في عملية اتخاذ القرار والتقليل من مخاطرة واخراجه بطريقة احترافية وأداء وتميز عالي من الناحية الموضوعية وفهم قدرة القرار لاحقاً على التقييمات المناطة به والاثار المحتملة والاستفادة منها في عمليات اتخاذ القرارات القادمة وتطوير النهج الشامل لها والتفرد بمصفوفة وجدولة للمخاطر السابقة من ناحية القرار والنجاح في تجاوزها.

لماذا لا يفهم بعض أصحاب القرار دور قراراتهم الخاطئة بالمخاطر؟

بعض أصحاب القرار ينظر الى القرار وكأنه حق مكتسب له لا يجوز لأي شخص آخر النظر فيه او المشاركة وتكون هذه القناعة بسبب السلطة الممنوحة اليه في المنظمة او التعنت الى رأي شخصي او الى مدرسة عملية تكون غير قابلة للنقاش ويكون في اعتقاده بانه مداركه وطريقة تفكيره المتوقعة حول نظرة السلطة هي فقط من خولت له اتخاذها ، ولا يسمح للرأي الآخر ان يخترق أفكاره او ان يؤثر على قراره وان جميع هذا الآراء يتم تحويلها الى هدف معين تكون فكرته بأن جميع هذا الآراء انما هي مجرد قرارات خاطئة والهدف منها اطاحته من السلطة او الصلاحية بينما هي في الأصل رأي ومشوره وواقع يتماشى مع الأهداف ، ان الخطر السلوكي في اتخاذ القرار يخلق حالة من عدم الثقة في الأشخاص الآخرين مما ينتج عن ذلك قرارات متعنته لا ترى في الأصل هذه الآراء فلا بد من وجود نظام يمنع حصول القرارات من هذا النوع ويسمح للقرارات الصحيحة ان تكون هي القرارات المتخذة فقط .

ما هي طرق تحجيم السلوك النفسي في القرارات؟

يتم عادة وضع بعض الأنظمة والقوانين التي تساعد على تحجيم دور القرار الفردي في المنظمة وجعل عملية القرار عملية مشتركة تتواءم مع جميع الأهداف.

ومن ضمن الطرق أيضاً هي عدم منح صاحب لقرار حرية التصرف في حيثيات القرارات ولا بد من مناقشته والتحكيم الى اهداف المنظمة وعدم منح الحريات المطلقة لأهواء القرارات الخاطئة بأن تكون منطلقة نحو تنفيذها.

لا بد من دراسة الجانب السلوكي لمتخذ القرار من الناحية النفسية وعرضه على الكشف الطلي لمعرفة قدراته العقلية والجسدية واعتبار هذا العامل هو أولى طرق تصحيح انتاج القرار في المنظمات حيث انه يكون شريك في عملية اتخاذ وليس بالانفراد الى رأيه وقراراه.

- عادة ما تكون علاقة طردية بين قرارات المسؤول والبيئة التي يعيش بها او سلوكه على مستوى نطاق التعليم المحيط به حيث ان أكثر الأشخاص يتحولون في هذا الشأن الى مدارس ينتهجونها في قراراتهم وأن هذه العلاقة ما هي الا مجرد تشبع فكري وحسي لبيئة معيه تم الاعجاب بها من الشخص في المقام الأول ومن ثم تبناها وتعلمها لتكون نهج وطريقة له في الحياة العملية، دور البيئة مهم جداً في مكتسبات التعلم ومخرجات القرار للأشخاص فهي من المؤثرات القوية على سلوكيات متخذ القرار.

لا بد من فهم التوجهات المذهبية والمعتقدات السياسية لمتخذ القرار وتحليلها على أكمل وجه للنظر في ابعاد تأثيرها على منتهج القرار ومدى خطورتها على المصالح والاهداف العامة.

عند الوقوف امام هذا الأمور بتشريعات وانظمه تكون العملية الأساسية منها تحجيم هذا القرار ورفضه لأنه قرار مباشر وأهدافه مباشره ولا يتكون مع النهج السليم والاستراتيجيات الهامة.

- في نتاج مخرجات صاحب القرار مع ارتباطه بالجانب السلوكي الخفي الذي غالباً ما يتمثل في قرارات خاطئة تكون علاقة صاحب القرار مع ذاته تتجه نحو الصواب دائماً وعدم قدرة الأشخاص حوله في تصنيف هذا القرار من أي الجوانب السلوكية قد تم اتخاذه وصعوبة فهمه وتطبيقه، هذه الجوانب المرتبطة بالقرار هي في الأصل ارتباط غير مباشرين حالة الوعي واتخاذ القرار لدى المتلقين والتفكير حول النطاق التنظيمي الذي قد تم

اتخاذ القرار فيه ووجود الصعوبة بربطه لأنه لم يكن له أي أساس الا
ارتباطي سلوكي غير مباشر فقط.

هذه الفرضية من أصعب الأمور التي من الممكن فهم صاحب القرار به او توجهاته
او مدى خطورة الذهاب نحو القرار.

- هناك عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة التي يمكن استعراضها:

1. دراسة Kahneman and Tversky (1979) عن "نظرية المنظور" والتحيزات السلوكية في اتخاذ القرار، مثل التحيز ضد الخسائر والحساسية المفرطة للمخاطر.

2. دراسة Thaler and Sunstein (2008) عن "التدخل" والتصميم الذكي للبيئات التي تؤثر على اتخاذ القرار بشكل إيجابي.

3. دراسة Gigerenzer and Gaissmaier (2011) عن استخدام القواعد البسيطة والقرارات التكيفية في ظل عدم اليقين.

4. دراسة Mauboussin (2012) عن استخدام التحليلات المعرفية والذكاء الاصطناعي لتحسين عملية اتخاذ القرار.

5. دراسة Zhang and Cueto (2017) عن التصميم التجريبي وتقنيات اختبار القرارات لتقليل التحيزات السلوكية.

6. دراسة Rzepka and Berger (2018) عن دور التكنولوجيا المالية والتطبيقات الذكية في إدارة المخاطر السلوكية في الاستثمار.

7. دراسة Rouault et al (2019) عن استخدام التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي لتحسين الإدراك والتقييم في اتخاذ القرارات.

8. دراسة Schepman and Rodway (2020) عن تطوير أنظمة دعم القرار المعززة بالذكاء الاصطناعي لتخفيف التحيزات في صنع السياسات العامة.

- هناك عدد من الأمثلة العملية في تطبيق الابتكارات في تحجيم المخاطر السلوكية للقرار.

1. التصميم التجريبي وتقييم القرارات:

شركات مثل Airbnb & Uber تستخدم تصميم التجارب المنظمة لاختبار وتحسين عملية اتخاذ القرارات لدى العملاء، مما يساعد في تقليل التحيزات السلوكية.

باستخدام التحليلات المتقدمة، يمكن تصميم تجارب لاختبار مختلف البدائل والعوامل المؤثرة على القرار، ثم قياس وتحسين النتائج.

2. التطبيقات المالية الذكية:

شركات التكنولوجيا المالية مثل Betterment & Robinhood تستخدم واجهات برمجية تفاعلية لتوجيه المستثمرين نحو قرارات استثمارية أكثر عقلانية وتخفيف التحيزات السلوكية.

هذه التطبيقات تقدم توصيات مخصصة تذكيرات وأدوات لمساعدة المستثمرين على إدارة المخاطر والتغلب على التحيزات السلوكية كالخوف من الخسارة والتفائل المفرط.

3. أنظمة دعم القرار القائمة على الذكاء الاصطناعي:

وكالات حكومية مثل مكتب الموازنة الأمريكي تستخدم أنظمة قائمة على الذكاء الاصطناعي لدعم عملية صنع السياسات العامة وتقليل التحيزات البشرية.

هذه الأنظمة تساعد في تحليل البيانات الضخمة، استكشاف السيناريوهات البديلة، وتقديم توصيات موضوعية لصناع القرار.

4. منصات تحفيز السلوك الإيجابي:

شركات مثل Nutmeg و Acorns تستخدم "التدخل" (nudging) النفسي لتشجيع السلوكيات المالية الإيجابية كالأدخار والاستثمار على المدى الطويل. هذه المنصات تصمم واجهات برمجية وخوارزميات تؤثر على سلوك المستخدمين بطرق تحد من التحيزات السلوكية.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تتمثل اهم المنطلقات النظرية لهذا البحث العلمي بالتالي:

- الخروج بقرارات صحيحة مرتبطة في اهداف حقيقية واستراتيجية لتكوين النموذج الأمثل والانجح في قيادة المنظمات وتحديد المسؤوليات.
- الحد من العبث العشوائي في القرارات وتحجيم دورها وتقليل المخاطر الناتجة عنها اقتصادياً واجتماعياً وحتى على مستوى الفرد.
- الاستفادة من تجارب العديد من الشركات والمنظمات في تحجيم القرار الفردي وتجنب عواقبه ومخاطرة والنظر في العملية التشاركية للقرار بأنها عملية منظمة تحد من الاضرار والمخاطر في المقام الأول.
- ترتيب إجراءات القرار ونزع السلوك الخاطئ والمتلون في عملية اتخاذ القرار.
- النظر الى القرار بأنه بعد استراتيجية للمنظمة وهدف قائم يُبنى عليه خطط واستراتيجيات تحقق المصالح للجميع .

المنهجية وطرق البحث:

دراسة وتحقيق النهج العلمي للموضوع وتصنيف العادات والقرارات السلوكية بالتجارب البحثية السابقة على مستوى الشركات والمنظمات وتجاربها مع هذا النهج واكتساب جل اهتماماتها وسر نجاحها في تجاوز هذا الأمر والتركيز بشكل كامل على الاستفادة من وضع الخطط المدروسة والاهداف القائمة ودراسة وتحقيق مثل هذه الحالات التي مكنت هذه المنظمات من تجاوز ازماتها وحل مشاكل قراراتها على نهج سليم مكن لها هذا الاستمرار والنجاح في جميع تفاصيلها وتطبيق مبدأ الحوكمة الفعال من خلال احدث الممارسات التي اوجبت على صناع القرار بها الالتزام الكامل للحد من عبث القرار وجعلت التنظيم الداخلي هو الأساس والاطار الذي يتم بناء عليه استراتيجية الشراكة والتميز.

أدوات الدراسة:

- البحث العلمي.
- البحث الكمي.
- التجارب والاختبارات السلوكية.
- تجربة المستخدم.
- التحليل والتقييم.
- بيانات الأداء والسجلات.

حدود الدراسة:

- التركيز على القرارات الاستراتيجية وأنواع المخاطر السلوكية فقط.
- النهج العام للنتائج السلبية للقرار وتحليله والنظر في أهم الأمور التي كانت سبباً فيه.
- مراعاة الاختلافات البيئية والاجتماعية والنظر في عدة أمور وعدم قياس النتائج في جميع الأماكن الجغرافية تحت قياس واحد.

المراجع:

- أصول التنظيم والأساليب – محمد شاكر عصفور.
- السلوم التنظيمي – الأستاذ الدكتور محمد قاسم القريوتي.
- سلوك المنظمة (سلوك الفرد والجماعة) – الدكتورة ماجدة العطية.
- السلوك الفعال في المنظمات – الدكتور صلاح الدين محمد عبد الباقي.
- المسألة الصينية (إدارة المخاطر وتعظيم الفوائد) ترجمة – هاجر العبيد

